ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)
Wasit Journal for Human Sciences
Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

Jawad Ridha Razoqi Hassan Al-Sabea
College of Education for Human Sciences/Waist University
---
* Corresponding Author Email: ridha@uowasit.edu.iq

Keywords:
Anti-saloons, alcohol, prohibition, 18th amendment.

Article history:
Received: 2024-07-02
Accepted: 2024-09-14
Available online: 2024-10-01

The National Anti-Saloon League and the Development of the Prohibition Movement in the United States 1895-1920

A B S T R A C T

The problem of addiction to alcoholic beverages and the economic, political, and social effects of alcohol and its connection to problems such as poverty, crime, and disease have been of interest to a large number of reform movements, especially those led by the Protestant Church. Because of this importance, this topic was chosen for study in order to shed light on the development of the temperance movement in the United States, until it was led by the National Anti-Saloon League, which was founded in 1895, and its most prominent successes in the approval of the Eighteenth Amendment to the Constitution in 1918, and to reveal the reasons for this success, which many at the time considered unattainable due to the spread of drinking alcohol in all American states and within the social fabric of American society. The League's organizational style and tactics, such as its focus on the liquor trade, not its drinkers, in order to gain everyone's support and its focus on the legislative aspect of imposing prohibition, as well as the fact that the League's activity coincided with the reformist mood of the United States at the beginning of the twentieth century, and its reformist goals were unified, The events of World War I (1914–1918) and its developments played an important role in the prohibition of alcohol under the Eighteenth Amendment to the Constitution.

© 2024 wjfh.Wasit University
DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss4.655

رابطة مناهضة الصالونات الوطنية وتطور حركة الحظر في الولايات المتحدة الأميركية 1895-1920

ا.م.د. جواد رضا رزوقي حسن السبع
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة واسط

الملخص

شكلت مشكلة الإدمان على المشروبات الكحولية، وآثار الخمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وربطها بالمشاكل المتمثلة بالفقر والجريمة والأمراض، اهتمام عدد كبير من حركات الإصلاح، لاسيما حركات الإصلاح التي تزعمتها الكنيسة البروتستانتية؛ وبسبب هذه الأهمية تم اختيار هذا الموضوع للدراسة، من أجل تسليط الضوء على تطور حركة الاعتدال في الولايات المتحدة، حتى تزعمها من قبل الرابطة الوطنية لمناهضة الصالونات التي تأسست عام 1895، وصولا إلى أبرز نجاحاتها في اقرار التعديل الثامن عشر للدستور عام 1918، والكشف عن أسباب هذا النجاح الذي نظر إليه الكثيرون في حينه على أنه بعيد المنال بسبب انتشار شرب الخمور في جميع الولايات الاميركية وضمن النسيج الاجتماعي للمجتمع الاميركي. وكان للأسلوب التنظيمي للرابطة، والتكتيكات التي اعتمدت عليها في تحقيق أهدافها، مثل تركيزها على تجارة المشروبات الكحولية، وليس شاربيها، من أجل الحصول على دعم الجميع، وتركيزها على الجانب التشريعي لفرض الحظر، فضلا عن تزامن نشاط الرابطة مع المزاج الإصلاحي للولايات المتحدة مع بداية القرن العشرين، وتوحد أهدافها الإصلاحية. وكان لأحداث الحرب العالمية الأولى 1914–1918 وتطوراتها جانب مهم في حظر الخمور بموجب التعديل الدستوري الثامن عشر.

الكلمات المفتاحية: مناهضة الصالونات، المشروبات الكحولية، حركة الحظر، التعديل الدستوري 18

المقدمة:

برزت مشكلة الإدمان على المشروبات الكحولية المسكرة منذ وقت مبكر من تأسيس الولايات المتحدة الأميركية، والحاجة إلى معالجتها وإصلاحها من قبل الأخلاقيين ورجال الدين والمهتمين في الإصلاح. وتم ربط مختلف المشاكل الاجتماعية التي عانى منها المجتمع الأميركي من الفقر والمرض والجريمة بإدمان المشروبات الكحولية، التي تغلغلت في نسيج المجتمع منذ وصول الأوربيين الأراضي الأميركية. ارتكزت جهود معظم المنظمات الإصلاحية، بزعامة الكنيسة البروتستانتية، التي امتدت طوال القرن التاسع عشر تقريبا، على إثارة الرأي العام الأميركي ضد

المساوئ الذي يتسبب بها الإفراط في تناول الخمور، ومحاولة تقييده، ومن ثم المطالبة بحظره, إلا أن زيادة استهلاك كميات الكحول بين الشعب الأميركي، الذي وصل إلى مئات الملايين من الكالونات الكحولية سنويا، جعل من الصعب تخيل إقرار قوانين تحظر على الأفراد شرب المشروبات الكحولية.

وبسبب هذا التحدي ولأهمية الموضوع تم اختيار عنوان هذا البحث الموسوم بـ"رابطة مناهضة الصالونات الوطنية وتطور حركة الحظر في الولايات المتحدة الأميركية 1895-1920"، موضوعا للدراسة. وتم اختيار عام 1895 بداية للبحث كونه العام الذي بموجبه تم تأسيس الرابطة الوطنية لمناهضة الصالونات عام 1895، التي تزعمت جميع منظمات الاعتدال الأميركية، من أجل حظر الخمور. وتم اختيار العام 1920، نهاية للدراسة لأنه جاء بعده العام الذي بموجبه دخل الحظر حيز التنفيذ بموجب التعديل الدستوري الأميركي الثامن عشر.

يحاول البحث الإجابة عن الكيفية التي بموجبها تم حظر المشروبات الكحولية في دولة كانت الغالبية العظمى من مجتمعه حاملة ثقافة شرب الخمور منغرسة في جميع مفاصل حياته، على الرغم من عدم نجاح جميع الجهود الإصلاحية لحركات الاعتدال والحظر التي امتدت تقريبا طوال القرن التاسع عشر.

المبحث الأول

المشروبات الكحولية وحركة الاعتدال الأميركية حتى عام 1895

غرزت بذور عادات شرب المشروبات الكحولية إلى القارة الأميركية في وقت مبكر مع المستكشفين الأوائل، ووصلت المشروبات الكحولية إلى مستعمرتي جيمس تاون Jamestown وبليموث Plymouth مع المستوطنين الإنكليز والهولنديين. وتم بناء أول مصنع تقطير للكحول في جزيرة ستاتن Staten Island، التي تقع بين نيوجرسي New Jersey ولونغ ايلند Long Island عام 1664 (Agnew, 2014, p. 9)، وبحلول عام 1763 كان هنالك 159 معمل تقطير تجاري للروم في نيوانكلاند New England لوحدها، لدرجة أن المشروبات الكحولية في

بداية القرن التاسع عشر كانت متوفرة بكثرة ومتاحة بأسعار رمزية بأقل تكلفة من سعر الشاي (Okrent, 2010).

عدت المشروبات الكحولية في ذلك الوقت مادة صحية ومغذية؛ كونها غذاءً صحيا، وشرابا، وعلاجا لبعض الأمراض مثل قصور القلب والوهن وأنواع معينة من الأمراض، ومنبها ومعززا للجهد العقلي، ويحافظ على دفء الجسم. وبسبب المواد التي تدخل في صناعة المشروبات الكحولية مثل الحبوب والفواكه تم الاعتقاد على نحو واسع بأنها نوع من الطعام، يحترق ويتأكسد في جسم الإنسان, ويولد الحرارة والطاقة (Woolley & Johnson, 1905, pp. 373–374).

شرب العديد من الأميركيين المشروبات الكحولية مع وجبات الطعام، وبعد الوجبات، ووجدوا أن الشراب يهيئ المعدة للطعام، ويساعد على الهضم بعده؛ لذا كان الشرب جزءًا شائعا من حياة الأميركيين لاسيما أنه قد تم تبريره للتخفيف عن الأعمال الشاقة التي كان العمال يؤدوها في مناجم التعدين والتنقيب وقطع الأشجار وزراعة المحاصيل ومختلف الأعمال التي تتطلب جهدا بدنيا عاليا. في الحقيقة كان شرب المشروبات الكحولية منسوجا في النسيج الاجتماعي للمجتمع الأميركي (Agnew, 2014, p. 9).

لم تكن هناك إدانة للمشروبات الكحولية المسكرة في حد ذاتها في تلك الفترة، إلا أن الخطيئة الوحيدة التي تمت إدانتها تمثلت في الإفراط في شربها والسعي إلى التحريض وتشريع اللوائح ضد السكر, بمعنى أنها كانت مفيدة ومحفزة إذا كانت ضمن حدود الاعتدال، ومدانة عند الإفراط والسكر. وانقسمت الحركة خلال تلك الفترة المبكرة لمحاولة الإصلاح على ثلاثة أقسام، القسم الأول شمل الجهد المبذول لمنع الاستهلاك المفرط للمشروبات المسكرة من قبل السكان الأصليين من الهنود، لاسيما ما تسببه حالة السكر عندهم من مشاكل خطيرة هددت سلامة المستوطنين الجدد، حسب تبريرهم. والمرحلة الثانية من الجهود وضع اللوائح التي منعت بموجبها الاستخدام المفرط للمشروبات المسكرة من الخدم والعبيد لدوافع اقتصادية تمثلت في تأثيره على كفاءتهم في العمل، وتخصيص كامل وقتهم إلى أسيادهم ومشغليهم. أما المرحلة الثالثة فركزت على منع حالة السكر بين المدمنين الذين تعارضت حالة سكرهم مع سلام ونظام المجتمع الذي

عاشوا فيه (Cherrington, 1920, pp. 10–11). ومما تبين سابقا نجد أن الجهود المبذولة لمواجهة مساوئ المشروبات المسكرة ركزت على تنظيم سلوك المستهلكين الفردي وليس مصنعيها وموزعيها, مع ذلك تم فرض نوع من التنظيم تضمن حظر المشروبات الكحولية لأشخاص تحت أعمار معينة، والحد من كمية المشروبات المبيعة لشخص واحد في وقت معين، وتنظيم صناعة البيرة لضمان منتج صحي، وأحكام تتعلق بغلق أماكن بيع المشروبات الكحولية في ساعات محددة.

فتحت العلوم الطبية الطريق إلى إصلاحي حركة الاعتدال المبكرة لشن حملاتهم الإصلاحية. وتضمن الهجوم فقط ضد المشروبات الكحولية التي تعتمد صناعتها على التقطير، مثل شراب الويسكي، وغيره من المشروبات الروحية، التي احتوت على نسبة عالية من الكحول، وصلت ما بين 40–50 بالمئة من الكحول المعروف بالإيثانول، التي شكلت المادة المسكرة الرئيسة، بمعدل حوالي كالونين ونصف للفرد سنويا (Agnew, 2014, p. 21). وكان الطبيب بنجامين راشBenjamin Rush ، من ولاية فيلاديلفياPhiladelphia ، أبرز المدافعين عن حركة اعتدال المشروبات المسكرة، الذي كتب سلسلة من المقالات عن مخاطر المشروبات الكحولية المقطرة وتأثيراتها على جسم الإنسان وعقله، التي بنيت على ملاحظاته الطبية وآرائه الشخصية وبعض الأدلة العلمية. واستمرارا لجهود راش، طالبت كلية الطب في نيويورك New York Medical College عام 1790، من مجلس الشيوخ الأميركي فرض رسوم عالية على استيراد المشروبات الكحولية المقطرة من أجل رفع أسعارها وتقليل استهلاكها (Rorabaugh, 2018, p. 9).

وكنوع من التشريعات التي تفضي بالنهاية إلى تقييد المشروبات الكحولية المقطرة، ولزيادة الإيرادات العامة، تم إقرار اقتراح وزير الخزانة الأميركية الكساندر هاميلتون Alexander Hamilton (1755–1804) عام 1791 بتشريع قانون الإيرادات الداخلية الذي نص على فرض الضرائب والرسوم على المشروبات المقطرة. قدر هاملتون أن تطبيق القانون سيوفر دخلا سنويا قدره 826 ألف دولار. وقد عدل الكونكرس القانون عام 1792، بفرض رسوم ترخيص على معامل التقطير، فضلا عن فرض ضريبة قدرها 11 سنتاً على المشروبات الكحولية المقطرة المستوردة،

التي وصل استهلاكها إلى 5171564 كالونا (Cherrington, 1920, p. 44). وكان هذا الاستهداف للمشروبات المقطرة سببا في اندلاع ما يسمى بتمرد الويسكي في غرب بنسلفانيا، بسبب التشكيك بحق الحكومة الفيدرالية في فرض مثل هكذا ضرائب على حكومة الولاية. وقد ألغي القانون في النهاية بدعوى من الرئيس توماس جيفرسون Thomas Jefferson (1743–1826) حال تسنمه الإدارة الأميركية عام 1801 (Rorabaugh, 2018, p. 8).

مع بداية القرن التاسع عشر، ونتيجة للنهضة الانجيلية الكبرى The Great Evangelical Revival التي شهدتها الكنيسة، تبنت معظم الكنائس البروتستانتية الإنجيلية إصلاحات تعلقت بالاعتدال؛ إذ وجدت الكنيسة أن الشرب المفرط يقوض صحة الإنسان، ويضعف عقله، ويبلد ضميره، ويغذي الفجور، ويؤدي إلى المرض والموت، ويمحو خوفه من الله، ويدمر أيضا الانضباط الذاتي والأخلاق الاجتماعية، وكانت النتيجة بيوتا بائسة، وفقراء، وجريمة، ومرضا، وانخفاضا في القيمة الأخلاقية للمجتمع بشكل عام (Timberlake, 1963, p. 5).

حمل رجال الدين من الكنائس البروتستانتية الإنجيلية المسؤولية الأخلاقية، بسبب عواقب الإدمان على المشروبات المسكرة، ليس على شاربيها لوحدهم، بل إن أولئك الذين استفادوا من إشباع شهية المدمنين للشرب يجب أن يتحملوا أيضا جزءا من الذنب؛ لأنهم وجدوا بأن أصحاب مصالح المشروبات الكحولية أدوا دورا كبيرا في تفاقم شرور الإدمان بشكل كبير في سعيهم لتوفير منتجات جديدة والترويج لشرب المزيد منها من أجل تحقيق الارباح (Timberlake, 1963, p. 6).

لم تكن العوامل الأخلاقية وحدها خَلْفَ تبنّي رجال الكنيسة الإنجيلية قضية الاعتدال، بل أسهمت عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية شهدها المجتمع الأميركي تلك الفترة في اتخاذ موقفها هذا, فقد ارتبط الإسراف في تناول الخمور بالارتباط بالقمار والدعارة، ومنع الفرد الأميركي من تحقيق النجاح وخسارة أمواله وإفقاره، وتقليل كفاءته، وإعاقة الإنتاج، وزيادة الجريمة وتكلفة السجون ودور الفقراء, فضلا عن عد الإدمان على الكحول تهديدا للحرية السياسية التي تطلبت طبيعة

الحكم الديمقراطي أن يكون أفرادها من الناخبين المستنيرين والمستقيمين (Rorabaugh, 2018, p. 9).

ظهر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، مصاحبا لتلك النهضة الدينية والأخلاقية للكنيسة، ونتيجة للحماسة الدينية، المئات من جمعيات الاعتدال المحلية. كان من أبرزها جمعية الاعتدال الأميركية American Temperance Society التي تأسست في 13 شباط عام 1826 (Tatalovich, 2010, p. 304)، لحقها تشكيل 222 جمعية محلية أخرى في ولايات أميركية مختلفة. وبحلول عام 1831 تم إنشاء منظمات وجمعيات للاعتدال على مستوى الولاية في أغلب الولايات الأميركية، ووصل عدد الجمعيات المحلية إلى 2200 جمعية مجموع أعضائها 170 ألف عضو، ليصل في غضون سنوات قليلة إلى مليون ومئتين وخمسين ألف عضو (Rorabaugh, 2018, p. 14).

تم عقد العديد من المؤتمرات الوطنية للاعتدال، وكان من أبرزهم المؤتمر الثاني الذي تمخض عنه إنشاء اتحاد الاعتدال الأميركي عام 1836، الذي في اجتماعه السنوي الثاني عام 1837 أعلن أعضاؤه عن الامتناع التام عن تناول الكحول بما في ذلك المشروبات الكحولية المخمرة والمقطرة. وبحلول عام 1839 قدر أن أكثر من 350 ألفا قد وقعوا على تعهد بالامتناع التام عن شرب الخمور (Cherrington, 1920, p. 93).

بحلول أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، حدث تطور مهم في حركة الاعتدال، بتحولها من التركيز على الإقناع الفردي والتثقيف وخلق مشاعر مؤيدة للحركة، إلى المطالبة بالإصلاح التشريعي لتحقيق أهدافها، عبر سن القوانين التي تمنع منح تراخيص بيع المشروبات الكحولية، أو ما يعرف بالحظر؛ إذ إن مفهوم الاعتدال بالشرب أصبح يعني الامتناع التام عنه، والدعوة إلى حظر بيع وتوزيع المشروبات الكحولية وعدها شرا يجب محاربته (Timberlake, 1963, p. 10). كانت ولاية اوريغونOregon أول ولاية تسن قانون الحظر عام 1843، تبعتها ولاية ماينMaine عام 1846 بسنها قانون يحظر بيع المشروبات الكحولية في جميع أنحاء الولاية، ويفرض غرامات على المدانين ببيع المشروبات الكحولية، والسجن لمن يشاركون في

تصنيعها. وما بين عامي 1843–1855 شرعت ثلاث عشرة ولاية قوانين للحظر، إلا أنه بغضون عقد من الزمان تم إلغاء تسع من هذه التشريعات أو إعلان عدم دستوريتها من قبل المحكمة الاتحادية (WEBB, 1999, p. 61).

ضعفت حركة الاعتدال مع ستينيات القرن التاسع عشر، بسبب تحول الانتباه إلى مسألة العبودية والحرب الأهلية الأميركية 1861–1865. لكن مع نهاية العقد ظهرت إلى الأفق منظمة سياسية عبرت عن تبلور المشاعر العامة المضادة للمشروبات الكحولية، وهو حزب الحظر الوطني National Prohibition Partyالذي أُسِّسَ عام 1869، وتبنى في برنامجه الانتخابي الرئاسي في انتخابات عام 1872، فضلا عن الحظر، حق الاقتراع العام، وتعليم النساء، وإلغاء المجمع الانتخابي، والسيطرة الفيدرالية على التجارة بين الولايات، وغيرها من المطالب الإصلاحية. وعلى الرغم من عدم حصول مرشحيه على أي صوت في الكلية الانتخابيةelectoral college في جميع الانتخابات الرئاسية التي شارك فيها، وفشله في تحقيق هدفه الرئيس (WEBB, 1999, p. 62) ، إلا أن حزب الحظر أسهم في تمهيد الطريق للنشاط السياسي غير الحزبي لمنضمات الاعتدال اللاحقة، التي قبل تأسيسه لم تكن تؤمن إطلاقا بالنشاط السياسي الحزبي وغير الحزبي (Cherrington, 1920, p. 167).

شهدت حركة الاعتدال الأميركية تطورا مهما مع بدايات سبعينيات القرن التاسع عشر، الذي تمثل بمشاركة الناشطات النسويات في حركة الاعتدال وقيادتها للحركة خلال تقريبا الربع الأخير من القرن (WEBB, 1999, p. 62). وكان تأسيس اتحاد الاعتدال النسائي المسيحي Woman's Christian Temperance Union (WCTU) في كليفلاند، أوهايوOhio عام 1874، بمثابة بداية الحركة النشطة للنساء في حركة الإصلاح، الذي بقيادة رئيسته فرانسيس اليزابث ويلاردFrances Elizabeth Willard (1839–1898) تم تأسيس "حزب حماية المنزل" عام 1881، الذي دمج لاحقا مع حزب الحظر الوطني, وبفضل جهود ويلارد تحول الاتحاد إلى الشهرة العالمية عبر تنظيم فرع عالمي للاتحاد عام 1883، وإسهامها بكم هائل من الجولات الخطابية عبر الولايات الأميركية وتأليفها للمقالات والكتب (Okrent, 2010).

وجدت ويلارد أن القضاء على المشروبات الكحولية أمر ضروري لصحة ورفاهية وسلامة الأسرة الأميركية. وفي طورها لتحقيق أهدافها فيما يتعلق بحقوق المرأة في التصويت، وإصلاح السجون، ورياض الأطفال المجانية، والمدارس المهنية، وتبني الاشتراكية المسيحية في الدعوة إلى العمل بثماني ساعات وملكية الحكومة للمرافق العامة والسكك الحديدية والمصانع، وربط هذه الإصلاحات بحركة الاعتدال وحظر المشروبات الكحولية، تبنت شعار "افعل كل شيء"، لتحقيق جميع تلك الأهداف (Agnew, 2014, p. 209).

في غضون الفترة ذاتها برزت زعيمة أخرى في حركة الاعتدال النسائي لا تقل أهمية او شهرة عالمية في نشاطها عن ويلارد، وهي ماري هانشيت هانت Mary Hanchett Hunt (1830–1906)، التي بدأت في الترويج للاعتدال على أسس علمية وأقنعت مجلس مدرسة هايد بارك Hyde Park School Boardبتبني محاضراتها الخاصة التي أعدتها لمادتي علم وظائف الأعضاء والنظافة ضمن المواد الدراسية. وبدعم من اتحاد الاعتدال النسائي، سعت هانت لتعيين مراقبين، أطلقت عليهم اسم مشرفين، لينسجم عملهم مع التصنيفات التعليمية، لمراقبة إدخال برنامج تعليم الاعتدال العلمي في كل الفصول الدراسية في المدارس العامة التي يشرف عليها مجالس إدارة المدراس في كل ولاية (Timberlake, 1963, p. 48).

عينت هانت عام 1880 مشرفة على قسم الاعتدال العلمي الذي أنشأه اتحاد الاعتدال النسائي المسيحي ضمن الاتحاد. وبعد عام من سلسلة من الجهود في إلقاء المحاضرات وتقديم العرائض والالتماسات، على المستوى المحلي، وجدت هانت بأن التشريع وحده قادر على تحقيق هدفها في جعل تعليم الاعتدال العلمي إلزاميًا في جميع المدارس الحكومية؛ لذا قادت عام 1882 حملة على مستوى الولاية لتأمين مثل هذا التشريع، بدءًا من ولاية فيرمونتVermont ، الذي حصلت عليه في شهر تشرين الثاني، وولاية بنسلفانياPennsylvania عام 1885 التي ربطت التمويل الحكومي بالامتثال المحلي للقوانين، وفرض اختبارات الاعتدال الإلزامية على جميع المعينين من المعلمين الجدد (Okrent, 2010).

وعلى المستوى الوطني، تكللت جهود هانت بالنجاح عام 1886عبر إقرار الكونكرس الأميركي قانونا يفرض تعليم الاعتدال العلمي في المدارس الفيدرالية والاكاديميات العسكرية؛ لذا مع نهاية القرن كان تعليم الاعتدال العلمي الالزامي موجودا في كتب كل الولايات الأميركية، وبالتالي تلقى تقريبا اثنان وعشرون مليون طفل ومراهق أميركي دروساً في الاعتدال العلمي لثلاث مرات في الأسبوع، جعلت غالبيتهم يكرهون المشروبات الكحولية في شبابهم، ويوفرون لاحقا الأصوات الانتخابية اللازمة لدعم تشريعات حظر المشروبات الكحولية (WEBB, 1999, p. 66).

وانسجاما مع جهود منظمات الاعتدال في مجال التعليم ونشر الاعتدال العلمي في المدارس العامة، كان لجمعية الاعتدال الوطنية ودار النشر National Moderation Society and Publishing House التي أسست في نيويورك منذ عام 1865، دورا كبيرا في توزيع ادب الاعتدال والكتب المؤلفة عنه، ونشر مؤلفات عن الاعتدال في جميع انحاء الولايات المتحدة وصل إلى ما يقرب قيمته إلى مليون دولار على شكل كتب ومنشورات ودوريات (Cherrington, 1920, p. 182).

اجمالا مع الجهود الكبيرة التي بذلها رجال الدين في الكنيسة الانجيلية، ومختلف منظمات الاعتدال، من اجل محاربة الاسراف في الشرب والإدمان وتنظيم وتقييد صناعة وتوزيع المشروبات الكحولية، وتشريع القوانين على مستوى الولاية والمحلي لتحقيق أهدافهم في الاعتدال وحظر المشروبات المسكرة، الا ان الاستهلاك والتصنيع شهد زيادة كبيرة في مجمل الولايات الأميركية، وتم الغاء ونقض واهمال العديد من القوانين التي تم تشريعها لتلك الغايات. وكانت طبيعة نشاط هذه المنضمات، بقدر أهميته في الترويج للقضية والحصول على بعض المكاسب المحلية، الذي اعتمد على السعي لتحقيق إصلاحات عديدة: أخلاقية واجتماعية وسياسية كذلك، وعدم وجود مركزية في العمل، لم يؤد الهدف المنشود حتى تلك الفترة، وهو الامر الذي ادركه قادة بارزون في حركة الاعتدال وحاولوا تجاوزها والاستفادة من الجهود السابقة وتركيز الجهود اللاحقة على هدف محدد من اجل ضمان تحقيقه.

المبحث الثاني

تأسيس رابطة مناهضة الصالونات ومرحلة قوانين الخيارات المحلية 1893-1913

أولا: الرمزية التي مثلتها الصالونات عند المهاجرين وحركة الحظر

قبل الخوض في تأسيس ونشاط وجهود الرابطة يجب بيان رمزية الصالون الذي عزمت الرابطة على محاربته، بالنسبة إلى الاميركيين عامة، والمهاجرين خاصة، من جانب، ورمزيته بالنسبة إلى الرابطة وحركات الاعتدال والإصلاح الاميركية من الجانب الاخر في تلك الفترة.

تطورت أماكن بيع المشروبات الكحولية من الحانات البسيطة إلى الصالونات بعد زيادة استهلاك المشروبات الكحولية، مثل الجعة، الذي وصل استهلاكها السنوي عام 1890 إلى 855 مليون كالون، بفعل تطور عملية التصنيع، وبالتالي زيادة الإنتاج، بسبب الثورة الصناعية التي شهدتها الولايات المتحدة، الذي انعكس على الاختراعات العديدة، والمكننة، وتطور وسائل النقل، وشبكة كبيرة من خطوط السكك الحديدية. وقد كان للمهاجرين، لا سيما من ألمانيا وايرلندا، إسهام في تلك الزيادة من استهلاك مشروب الجعة. وكان للمهاجرين الالمان إسهام استثنائيا في صناعة وتوزيع هذه المادة والترويج لها؛ إذ روجوا للجعة بعدها "خبزا سائلا"، كناية عن الأصل المكون منه، وهو القمح. ومع هذه الصناعة المزدهرة انتشر أسطول جديد ضخم من الصالونات، تبعت جميع البلدات والمدن التي تجمع فيها المهاجرون وغيرها. على سبيل المثال، كان هنالك في شمال ولاية مينيسوتا Minnesotaعام 1876، 256 صالون في خمس عشرة مدينة تعدين، توزع أصحابها على ثماني عشرة جنسية مهاجرة. وقد شكل هؤلاء في العقد الأول من القرن العشرين ما نسبته 80% من أصحاب الصالونات في مجمل الولايات الأميركية (Okrent, 2010).

ارتفع عدد الصالونات في الولايات المتحدة عام 1900 إلى 300 ألف صالون. وسجلت بعض مدن الولايات بأنه كان هنالك صالون لكل 96 ساكن. وقد نسب الكثير من الباحثين المهتمين بمشكلة الكحول، أن الاقبال الكبير من الاميركيين على الصالونات، لاسيما العزاب الذين شكلوا الأغلبية منهم، إلى الظروف المعيشية السيئة التي كان بعضهم يعيش فيها، لاسيما من الطبقة

الـدنيا مـن المجتمـع الأميركـي، الـذين وجـدوا فـي الصـالونات الرفقـة والراحـة، والوسـيلة للهـروب مـن واقعهـم المـزري, فضـلا عـن ذلـك قـام أصـحاب الصـالونات فـي بعـض منـاطق المهـاجرين الحضـرية، ومنـاطق التعـدين وقطـع الأخشـاب، بصـرف رواتـب العمـال، فقـد كانـت علاقـتهم جديـدة بـالحي الـذي سـكنوا فيـه، فضـلا عـن تقـديمهم الائتمـان المطلـوب، وتـوفير عنـوان بريـدي وتوصـيل الرسـائل للعمـلاء الـذين لـم يكـن لـديهم منـزل دائمـا، وبمثابـة مركـز ونـادٍ اجتمـاعي، وفـي بعـض الأحيـان وفـروا مسـاحة للنـوم بخمسـة سـنتات فـي الليلـة. وفـي بعـض المـدن السـاحلية الأميركيـة، غالبـا مـا كـان أصـحاب الصـالونات هـم مقـاولي العمـل فـي أعمـال الرصـيف البحـري. حتـى إن العديـد مـن الصـالونات وفـر وجبـة غذائيـة مجانيـة، كـان القصـد منهـا جـذب المزيـد مـن العمـلاء لصـالوناتهم (Agnew, 2014, pp. 117-127).

ومـع تطـور شـركات التخميـر الوطنيـة، وزيـادة المنافسـات بـين مصـانع الجعـة نفسـها، وللحصـول علـى نسـبة أكبـر لتصـريف منتجاتهـا، قـدمت هـذه المصـانع الـدعم المـالي الـلازم لأصـحاب الصـالونات لـدفع رسـوم التـرخيص السـنوية المرتفعـة جـدا التـي وصـلت فـي بعـض المـدن الـى1500 دولار، والأثـاث الـلازم، مقابـل تقـديم المنـتج الحصـري لصـاحب المصـنع (Okrent, 2010). فعلـى سـبيل المثـال، بحلـول عـام 1909 كانـت 70% مـن الصـالونات فـي نيويـورك New York وشـيكاغو Chicago مملوكـة لمصـانع الجعـة، أو مدينـة لهـا، أو متعاقـدة معـه بطريقـة أو أخـرى (Rorabaugh, 2018, p. 36).

مقابـل الأربـاح التـي حققتهـا شـركات تصـنيع الخمـور عمومـا، وتشـابك صـناعتهم مـع احتياجـات الحكومـة الفيدراليـة عبـر إسـهامهم تقريبـا بثلـث الإيـرادات الفيدراليـة المستحصـله مـن فـرض الضـرائب علـى منتجـاتهم، حصـلوا بـذلك، وعبـر تقـديم الرشـاوى لـبعض السياسـيين، علـى حلفـاء لهـم فـي جهـودهم للتصـدي لحركتـي الاعتـدال والحظـر الاخـذة بـالتطور. وكنـوع مـن تكتيكـات جمعيـة صـانعي البيـرة الأميركيـة American Brewers Association التـي تأسسـت منـذ عـام 1862، تعهـدت بمعارضـة أي مرشـح، مـن أي حـزب، فـي أي انتخابـات، يميـل بـأي شـكل مـن الأشـكال نحـو قضـية الحظر (Okrent, 2010).

وفي هذا السياق أنشأ أصحاب مصانع البيرة ودعموا سلسلة من مراكز الدعاية، وجماعات للضغط السياسي لمقارعة أي تحرك لحركة الحظر ومحاولة إفشاله. وعلى سبيل المثال، مول ائتلاف من عدة شركات للجعة لجنة غرضها تعزيز القضايا المناهضة للحظر في ولاية تكساسTexas ، مثل دفع ضرائب الاقتراع من الأميركيين الأفريقيين والمكسيكيين من اجل تمكين مشاركتهم في الانتخابات ودعم المرشحين واللوائح التي تصب في مصالح تلك الشركات. ومنذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وأمام ذلك الاحتدام بين أصحاب شركات الخمور والحركات الإصلاحية في الاعتدال والحظر، شاع استخدام كلمتي "رطب" و "جاف"، لوصف موقف الأشخاص والولايات والمناطق من قضية المشروبات الكحولية (Okrent, 2010).

في المقابل كانت النظرة التي شاهد بها قادة حركتي الاعتدال والحظر والأخلاقيون، وغيرهم من المهتمين بالإصلاحات، الصالونات بصورة مختلفة تماما عن النظرة والرمزية التي شاهدها فيها المهاجرون وعامة الطبقة الدنيا الأميركية؛ إذ وجد قادة الإصلاح، من رجال الدين البروتستانت من الطبقة الوسطى، أن أصحاب مصانع المشروبات الكحولية، بارتباطهم الوثيق مع الصالونات، كانوا بفضل مواردهم المالية الكبيرة وتحالفهم مع الشركات التي تفضلها الحكومة، وزعماء السياسية الفاسدين، يمثلون أكثر الصناعات فسادا ونهبا لجميع المصالح الاقتصادية، وعقبة رئيسة أمام الإصلاح السياسي، ومصدرا رئيسا للفساد، وعاملا مهما في انهيار الحكومة النزيهة في المدن التي ازدهرت فيها الصالونات وتركزت فيها الطبقة العاملة (Timberlake, 1963, p. 118).

وجد قادة إصلاح الاعتدال، السيطرة القوية التي فرضها أصحاب الصالونات، ومن يمثلونهم على أصوات الطبقات الدنيا. بالنسبة إلى بعض السياسيين كانت الصالونات أكثر قيمة بما قدمته من كتلة من الاصوات يمكن الاعتماد عليها في أيام الانتخابات من خلال دفع هؤلاء السياسيين بضعة دولارات إلى الأشخاص الذين يعيشون في الغرف الخلفية للصالونات، يمكن دائما ضمان الأصوات لهم. وامتدت الأصوات التي وفرها أصحاب الصالونات إلى مئات من العاملين فيها، وعملهم أنفسهم كمشرفين على الانتخابات، وتزويرهم لها. حتى وصل الامر في بعض المناطق إلى نقل أماكن التصويت في تسع دوائر انتخابية، من أصل عشر، إلى الأجزاء الخلفية من أحد

الصالونات. وبمساعدة بعض رجال الشرطة من الفاسدين، تم إبعاد العشرات من الإصلاحيين الذين عملوا كمشرفين على الانتخابات من مراكز الاقتراع (Timberlake, 1963, pp. 112–114).

كان الصالون بكونه مركزا اجتماعيا وسياسيا، بمثابة مقر لقادة المنطقة، ومكان لاجتماع رئيس المدينة وحكومتها, عقد فيها المؤتمرات الحزبية، ووضعوا قوائم المرشحين. على سبيل المثال، عقد الحزب الجمهوري والديمقراطي 1002 ألف ومؤتمرين، 63 منها في الصالونات، و96 في أماكن قريبة منها. كان صاحب الصالون الرابط الرئيس في التحالف بين مصانع المشروبات الكحولية والسياسيين, حتى إن بعض أصحاب الصالونات استغلوا مكانتهم هذه، وتأثيرهم على مجتمع المهاجرين، للدخول بالسياسية بأنفسهم وانتخبوا أعضاء في المجالس التشريعية والبلدية. وأثار موقعهم السياسي هذا ليس فقط داعمي حركة الاعتدال، بل الإصلاحيين عموما (Stelzle, 1926, pp. 47–49).

وجد زعماء حركة الإصلاح أن الصالونات أسهمت في منع المهاجرين الذين ارتادوها من تطوير أنفسهم والنجاح والمقبولية الاجتماعية، والأهم منعهم من الاندماج في المجتمع الأميركي "وامركتهم"، وفق المثل التي وضعها بروتستانت الطبقة الوسطى (Levine & Reinarman, 1991, p. 463). وقد ربط دعاة الحظر الظروف البيئية السيئة المسببة لمعظم الجرائم والرذيلة في المدن بشكل رئيس بالصالونات لأنها أفسدت الآباء ودمرت المنازل، وشجعت المقامرة في أماكن عملها، وفي حالات قليلة، سمحوا حتى للنشالين وغيرهم من اللصوص بالعمل بين زبائنها (Melendy, 1900, p. 299). ونتيجة لعملهم غير القانوني هذا، وعدم التقيد بالقوانين التي تنظم عمل الصالونات، لاسيما قوانين الإغلاق في يوم الأحد، أنشأ أصحاب الصالونات تحالفا كبيرا بين الشرطة والسياسيين، من اجل التغاضي عن خرقهم لتلك القوانين، عبر تقديمهم الأموال والأصوات للسياسيين لتمويل حملاتهم الانتخابية، وملء جيوبهم الخاصة (Timberlake, 1963, pp. 110–111).

التأثير الاجتماعي والأخلاقي السلبي الأكثر للصالون، الذي ركز عليه إصلاحيو الاعتدال في حملاتهم، كانت علاقة الصالون وثيقة بين الخمور والدعارة، إذ وجدوا بأن أصحاب الصالونات

يستخدمون البغايا لإجبار الأشخاص على الشرب، وكان الكثير منها بمثابة بيوت للدعارة. وإن البغايا كن يترددن في مدينة شيكاغو، على سبيل المثال، على أكثر من 34% من الصالونات فيها (Rorabaugh, 2018, p. 37). ولذا عدوا الصالونات من أهم العوامل التي أسهمت في تدني القيم الاجتماعية لتلك الفترة.

ثانيا: تأسيس الرابطة الوطنية ومرحلة تشريع قوانين الخيارات المحلية

في الوقت الذي شهدت فيه حركة الاعتدال، وحركة الحظر، الذي شهد أولى محاولاته في أربعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، انحسارا في نشاطيهما ونتائجهما مع بداية تسعينيات القرن، كان رد الفعل من جانب القوى الدينية والأخلاقية المهتمة بمسألة حل مشكلة المشروبات الكحولية المسكرة، هو وضع خطة جديدة من شأنها توحيد جميع قوى الاعتدال والحظر في جهد تعاوني، بغض النظر عن التحالفات والانتماءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية لتلك القوى، يمكن لأعضائها من الديمقراطيين والجمهوريين والشعوبيين والاشتراكيين والمعمدانيين واليهود والكاثوليك والميثوديين والمشيخيين والمورمون والهندوس والرأسماليين والعمال والمزارعين، أن يقفوا سوية لمحاربة المشروبات الكحولية (Cherrington, 1920, p. 252).

والجانب الأهم الذي تضمنته الخطة هو محاربة بيع المشروبات الكحولية أولا في النقاط الأقل مقاومة في قرى الريف ومقاطعاتها. واستخدام المشاعر المضادة الموجودة بالفعل، التي ولدتها منظمات الاعتدال السابقة، وتوظيفها للاستخدام الفوري، وإثارة مشاعر مؤيدة أكثر للحملات القادمة, فضلا عن تركيز الخطة على العمل السياسي لكن غير الحزبي، من اجل كسب مؤيدين كثر من مختلف الانتماءات الحزبية وعدم الانقسام بين الصفوف.

جسد تأسيس رابطة مكافحة الصالوناتThe Anti-Saloon League في مدينة اوبرلين Oberlin، في ولاية اوهايو في 24 حزيران عام 1893، من قبل هوارد اتش. راسل Howard H. Russel (1855-1946) كل ما ورد في الخطة أعلاه، وأكثر. ومن اجل توحيد جهود عشرات المنظمات وجمعيات الاعتدال الناشطة في حينه، وبفضل النجاح الذي حققته رابطة مكافحة الصالونات في اوهايو، تم إنشاء الرابطة على المستوى الوطني باسم الرابطة الاميركية لمكافحة

الصالونات في العاصمة واشنطن في 18 كانون الاول 1895، التي عرفت لاحقا باسم رابطة مكافحة الصالونات الأميركية American Anti-Saloon League (Chalfant, 1923, p. 279).

تبنت الرابطة دستورا ينص على تعيين سبعة مسؤولين، يضمون رئيس للرابطة، وثلاثة نواب له، ومشرف، وأمين سر، وأمين صندوق، يتم انتخابهم جميعا من قبل مجلس الإدارة الوطني يتكون من ممثل عن كل منظمة اعتدال متحدة مع الرابطة فضلا عن ممثلين عن رابطة اوهايو ومقاطعة كولمبيا، ولجنة تنفيذية مكونة من سبعة مسؤولين وثمانية آخرين يختارهم مجلس الإدارة. وتعقد الرابطة مؤتمرا سنويا يحضره عشرة مندوبين عن كل منظمة على المستوى الوطني، وخمسة عن كل منظمة على مستوى الولاية. وتم انتخاب حيرام برايس Hiram Price (1814-1901)، عضو الكونكرس السابق عن ولاية ايوا رئيسا للرابطة، وهوارد راسل، من رابطة اوهايو، مشرفا عاما لها. ومن خلال الدستور أيضا تم إعلان أن هدف الرابطة هو "قمع الصالونات"، مستنبطا من اسم الرابطة نفسها، ولتأكيدها على عدم حزبيتها أكد مؤسسوها أنه لا يجوز للرابطة تشكيل حزب سياسي، أو الانتماء أو طلب المساعدة من أي حزب سياسي في حد ذاته؛ لأن عليها السعي للتأثير وتأمين دعم الافراد والمسؤولين من جميع الأحزاب والمنظمات السياسية (WEBB, 1999, p. 64).

عمل مؤسسها هوارد راسل على انشاء اتحادات جديدة في كل ولاية، على غرار رابطة اوهايو، ووضع لها دستور نموذجي يتم على أساسه تشكيل هيكل الرابطة داخل كل ولاية. كانت الوحدة الاساسية لهذا التشكيل على شكل هرمي للرابطات الكنسية يضم في قاعدته رابطة الكنيسة المناهضة للصالونات، ومن ثم الوحدة الأكبر هي رابطة مناهضة الصالونات المحلية، التي تضم جميع المنظمات المحلية المهتمة بحركة الاعتدال، صعودا إلى رابطة مناهضة الصالونات في المقاطعة، التي تضم رؤساء الرابطة المحلية في كل المقاطعة. وفي قمة الهرم، رابطة مناهضة الصالونات على مستوى الولاية، والذي يتألف من مشرف ومساعديه، ومجلس أمناء يمثلون مختلف المنظمات العائدة إلى اتحاد الولاية يقرر من خلاله المسائل المتعلقة بالسياسة والإجراءات بما يتماشى مع السياسية التي وضعتها الرابطة الوطنية، فضلا عن ذلك القيام بتعيين المندوبين لتمثيل

رابطة الولاية في مجلس الإدارة الوطني. ومع منتصف عام 1913 أصبح التمثيل في هذه المجالس حصريا لأعضاء رابطة مناهضة الصالونات، وقد هيمنت رابطة اوهايو على قيادة الرابطة الوطنية بتزويدها بأربعة وثلاثين من أصل ثمانية وأربعين مشرفا على مستوى الولاية (Chalfant, 1923, p. 280).

جعل هذا التشكيل الهرمي في الولايات الرابطة أكثر فعالية؛ لأنها بذلك لم تكن وطنية فحسب، بل كانت أيضا منظمة ولائية ومحلية، شارك من خلالها جميع الأشخاص العاديين في حركة الاعتدال في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها.

احتل رجال الدين ما لا يقل عن خمسة وسبعين بالمئة من مقاعد مجالس إدارة الفروع، وكانت غالبية قيادة وموظفي الرابطة والمنظمات العائدة لها من الميثوديين والمعمدانيين، فضلا عن بعض ممثلي بقية الكنائس من الكاثوليك وغيرهم، من المؤمنين بحركة الاعتدال. مكنها هذا الامر من الوصول بسهولة إلى مئات الآلاف من مرتادي الكنائس أثناء وجدهم في الكنيسة وعبر المنابر المحلية. وعبر الاجتماعات التي تم عقدها كل عام للرابطة لمناقشة خططها وبرامجها المستقبلية وانجازاتها، في اليوم المعروف "اليوم الميداني لمناهضة الصالونات" Field day against salons، تم فيها توزيع التعهدات الفردية على المشاركين من اجل الإسهام بمبلغ شهري للرابطة، يدفع كل ثلاثة أشهر، لمدة سنة أو ثلاث سنوات أو خمس، تراوح بين خمسة وعشرين سنتا إلى أربع دولارات شهريا، وبدورها يقوم ممثلو الرابطة بتوزيع مطبوعات الرابطة عليهم بشكل دوري، من اجل المحافظة على الاتصال معهم طيلة العام (Okrent, 2010).

كان لجميع فروع الرابطة موظفون بدوام كامل ينظمون العمل الاداري للرابطة وتنسيق عمل عدد كبير من القساوسة، فضلا عن عدد من المحامين الذين تولوا عملية رفع القضايا القانونية نيابة عن الرابطة والمساهمة بصياغة لوائح القوانين الخاصة بالحظر على مختلف المستويات (Reinarman, 1991, p. 463)، فضلا عن أعداد كبيرة من الخطباء والمحاضرين الذين تم التعاقد معهم لنشر أفكار الرابطة وإثارة مشاعر الجماهير وتوجيهها (Levine & Reinarman, 1991, p. 463).

هذا من الجانب التنظيمي، أما ما يخص منهج الرابطة، فقد اتخذت مسارا انسجم مع الخطة سابقة الذكر، الذي اعتمد على العملية البطيئة والتدريجية في خلق مشاعر داعمة للاعتدال وبلورتها في الرأي العام والتعبير عنه في صياغة وتشريع القوانين، ومتابعة تنفيذها وديمومتها. وكان الأهم في الإستراتيجية التي اتبعتها الرابطة هي العمل وفق الإمكانات المتاحة ومقدار الدعم العام الذي يمكن الحصول عليه للإجراء الذي تعزم على تنفيذه، وعدم خوض معركة سابقة لأوانها من اجل الحظر سواء على مستوى الولاية او المستوى الوطني (Cherrington, 1920, p. 278).

اتبعت الرابطة خطة تقوم على تركيز الهدف عبر إعلانها الحرب على تجارة المشروبات الكحولية فقط، وعدم الانجرار خلف المطالب الإصلاحية الرائجة في حينها، مثل الغاء الرذيلة او القمار، او إصلاح العملة او الحماية الكمركية، لم يهمها سوى محاربة المشروبات الكحولية وتحرير البلاد منها، وبذلك تمكنت الرابطة من عزل قضية مناهضة المشروبات الكحولية عن جميع الأسباب والأيديولوجيات الأخرى وكسب العديد من الحلفاء في معركتها إلى جانبها مثل العنصريين والتقدميين والمطالبين بحق المرأة بالتصويت والشعبيين، الذين بدورهم استخدموا دوافع الحظر لتعزيز أيديولوجيتهم الخاصة وقضايا لا علاقة لهم بها بفعل النفعية المتبادلة (Okrent, 2010).

الأكثر تأثيرا في استراتيجية الرابطة تمثلت بكونها مجموعة ضغطLobby هائلة في المجالس التشريعية عموما لدعم مشاريع القوانين الخاصة بالحظر، وبكونها مقدرة لحجم قوتها، لعبت على الهامش، مدركة أن سيطرتها، على سبيل المثال، على عُشر الناخبين في أي منافسة انتخابية متقاربة، فستتمكن من تحديد النتيجة في الانتخابات لصالحها، طالما لها إمكانية كبيرة من الوصول إلى الآلاف من الكنائس المحلية التابعة لها، وتعبئة مجموعة كبيرة من الناخبين من مرتادي تلك الكنائس في أي لحظة تقريبا (Okrent, 2010).

ولتنفيذ خطتها المرحلية لتحقيق الحظر ضد الصالونات الذي امتد حتى عام 1907، سعت الرابطة إلى استهلال نشاطها عبر التركيز على إعادة تشكيل وتعزيز وتشريع قوانين الخيارات المحلية في جميع الولايات الأميركية، التي منحت بموجبها مواطني الوحدات المحلية للولاية الحق في منح او حجب تراخيص بيع المشروبات الكحولية خلال فترة زمنية محددة، بمعنى التصويت على الغاء

الصالونات المحلية في المنطقة (Cherrington, 1920, p. 254). وقد فضلت الرابطة هذا الاجراء المرحلي من اجل تركيز اهتمام الجماهير حول مشكلة الصالونات، وتثقيفهم ضدها بدرجة لا تنفرهم من الإجراء وكسب دعهم؛ لأنه ما زال بإمكان الأشخاص الحصول على المشروبات الكحولية من المناطق الأخرى غير الخاضعة للحظر، والتصويت ضدها.

وبذلك كسبت الرابطة دعم العديد من الأشخاص الذين كانوا يتناولون المشروبات الكحولية، وفي الوقت نفسه كانوا معارضين لوجود الصالونات في المناطق القريبة من منازلهم او أماكن عملهم، وعدم إثارة مسألة التدخل في حرياتهم الشخصية في عدم استهدافها الاستهلاك الشخصي من المشروبات الكحولية، بل فقط تجارتها، على أساس أن فرص الأشخاص بالشرب ستقل، ولكن في الوقت نفسه يحضر عليه، لأغراض الربح، حث مواطنين آخرين على الشرب وتسهيل عملية تقديمه. واستفادت الرابطة كثيرا من هذا الأمر من كسب المشاعر المعادية للصالونات لصالحها من قبل قيادات حركات الإصلاح الأخرى، لاسيما من التقدميين الذين عدوا الصالونات رمزا للجريمة والفقر والفساد السياسي، وسببا لعدم اندماج مجتمع المهاجرين مع القيم الأميركية، كما بينا سابقا (Timberlake, 1963, p. 118).

مع تصاعد المد الإصلاحي في بداية القرن العشرين انتعشت حركات الاعتدال، وتزايد الميل نحو استخدام قوانين الخيار المحلي للقضاء على الصالونات. وبحلول عام 1907 كان ما يقرب من 35 مليون شخص في الولايات المتحدة يعيشون في منطقة محظورة تبلغ مساحتها أكثر من ثلاثة ملايين ونصف كيلومتر مربع؛ إذ اعتمدت ثلاثون ولاية قوانين الخيارات المحلية توزعت بين أكثر من 60 بالمئة من جميع البلدات و 70 بالمئة من جميع المقاطعات, كذلك اعتمدت الحظر المحلي العديد من المدن الأميركية، فعلى سبيل المثال اعتمدت 76 مدينة من أصل 92 في ولاية كونيكتيكت عدم ترخيص الصالونات، و 250 مدينة وبلدة في ولاية ماساتشوستس، و 66 منطقة سكنية في ولاية اوهايو، فضلا عن 1500 مقاطعة في جميع الولايات الأميركية (Cherrington, 1920, p. 255).

وجد زعماء الرابطة مع نهاية عام 1907، التي هي الآن تحت قيادة شخصية متميزة أخرى في تاريخ الرابطة، وهو بورلي بيكر Purley Baker (1858–1924) الذي تسلم منصب المشرف العام للرابطة الوطنية منذ عام 1903، أن تقدم الحركة المناهضة للصالونات في مسألة الخيارات المحلية قد وصل إلى النقطة التي هيمن فيها أغلبية أعضاء المجالس التشريعية، في تقريبا نصف الولايات الأميركية، كانوا مؤيدين للحظر، وأن ثلث سكان الولايات المتحدة يعيشون في مناطق بشكل أو آخر تحت قوانين الحظر, علاوة على ذلك وجدت الرابطة أن الحظر المحلي في البلدات والقرى والمقاطعات، لا يمكن تنفيذه بالكامل عندما تكون هذه المناطق متاخمة لمناطق الترخيص، وأن الوقت قد أصبح مهيأً الآن من أجل المرحلة الأخرى، المتمثلة بالحصول على قوانين الحظر على مستوى الولاية ككل (Cherrington, 1920, p. 280).

تطورت المشاعر الجافة أكثر في الولايات الجنوبية لنقل الإصلاح من المستوى المحلي إلى مستوى الولاية، وكانت ولاية جورجياGeorgia أولى الولايات الجنوبية في هذا الامر، عندما سن مجلسها التشريعي قانونا يحظر بموجبه تصنيع وبيع المشروبات الكحولية في آب 1907، تبعها تضمين دستور ولاية اوكلاهوماOklahoma ، عند انضمامها إلى الاتحاد في تلك السنة، بندا ينص على حظر المشروبات الكحولية (Reinarman, 1991). بعدها دشنت الرابطة حملتها من اجل الحصول على تشريعات الحظر على مستوى الولاية في العديد من الولايات، لاسيما في الولايات الجنوبية (Rorabaugh, 2018, p. 43). ومع حلول عام 1913 كانت هناك تسع ولايات أميركية خاضعة للحظر بالكامل بلغ عدد سكانها 14685961 نسمة، و 31 ولاية أخرى تبنت قوانين الحظر المحلي بسكان بلغ عددهم 26446810 نسمة، بمجموع سكان بلغ عددهم اكثر من أربعين مليونا يعيشون ضمن مناطق جافة وفق القوانين، أي أكثر تقريبا من نصف سكان الولايات المتحدة في حينه (Cherrington, 1920, p. 319). ومع جهودها لكسب قوانين الحظر على مستوى الولاية، واصلت الرابطة تأمين العديد من قوانين الخيارات المحلية في الولايات التي لم تستطع تأمين تلك القوانين على مستوى الولاية.

جعل حق الاستيراد للاستخدام الشخصي من المشروبات الكحولية من الصعب على الولايات المحظورة فرض قوانين الحظر الخاصة بها على أراضيها لتعارضه مع قانون التجارة بين الولايات

لعدم وجود صلاحية للولاية إلا داخل حدود الولاية، وافتقارها للقدرة على التعامل مع الشحنات المستوردة من ولايات أخرى؛ دفع هذا الأمر العديد من الولايات إلى عدم إقرار قوانين الحظر على مستوى الولاية؛ لأن بحظر المشروبات الكحولية في أراضيها يعني فقط من الناحية العملية انشاء سوق للمصنعين من خارج الولاية. وبعد جهود مكثفة من جميع قوى الاعتدال، وفي مقدمتهم رابطة مناهضة الصالونات الوطنية، أقر الكونكرس الأميركي قانون ويب–كينونWebb–Kenyon Act الذي حظر بموجبه استيراد أي مشروبات كحولية مسكرة إلى الولاية يشكل استلامها أو حيازتها أو الاحتفاظ بها أو استخدامها انتهاكا لقوانين تلك الولاية. تم إقرار الكونكرس للقانون، بعد نقضه من قبل الرئيس الأميركي وليام هوارد تافتWilliam Howard Taft (1857–1930)، بأغلبية 63 صوتا مقابل 21 في مجلس الشيوخ، و 246 صوتا مقابل 95 في مجلس النواب في الأول من آذار 1913 (Denison, 1914, pp. 313–14).

نقل قانون ويب–كينون الحظر من المستوى المحلي والولاية إلى مجال السياسية الوطنية، وأعطى للرابطة زخما إضافيا، والتطلع هذه المرة إلى المرحلة المنشودة من تحقيق أهدافها الحقيقية وهو الحصول على الحظر الدستوري (Levine & Reinarman, 1991, p. 463)، بعد نجاح خططها المرحلية من تأمين قوانين الخيارات المحلية، وقوانين الحظر على مستوى الولايات، وهيمنتها على أغلبية كبيرة من أعضاء المجالس التشريعية الداعمين لأهدافها، لا سيما أن الرابطة حتى تلك المرحلة استطاعت بفضل صحيفتها الخاصة "القضية الأميركية" The American issue التي أسستها منذ عام 1907، ومطابعها الثمانية، التي أنشأتها منذ عام 1909، أن تطبع أكثر من أربعين طنا من أدب الرابطة شهريا وبأكثر من اثنتي عشرة لغة (Chalfant, 1923, p. 281)، أن تكسب أعداد كبيرة من الجماهير لجانب قضيتها (WEBB, 1999, p. 65).

المبحث الثالث: الرابطة ومرحلة الحظر الدستوري 1913–1920

عززت الرابطة الوطنية بعد توسع نشاطها ونفوذها وانتشار فروعها في جميع الولايات الأميركية، وبفضل النجاحات التشريعية التي حققتها على المستوى المحلي والولاية في قضية الحظر وتوسع الدوائر الانتخابية الجافة التي هيمنت عليها الرابطة، التي مثلت أغلب المناطق

الانتخابية لأعضاء مجلس النواب الاميركي، أن تشن حملتها هذه المرة من اجل تضمين الحظر ضمن الدستور الأميركي. وقد أسهمت عوامل عديدة، فضلا عن السابق، في تحول حركة الاعتدال بزعامة الرابطة نحو هذا التوجه، جاء في مقدمتها إقرار الكونكرس الأميركي التعديل السادس عشر للدستور عام 1913 الذي أقر بموجبه ضريبة الدخل الفيدرالية وتأمين واردات جديدة للحكومة، وبذلك أزالت الحجة التي استند عليها الكثير من السياسيين والمشرعين في السابق لعدم تبني التعديل الفيدرالي بسبب الإسهام الكبير الذي قدمته تجارة المشروبات الكحولية في الإيرادات الفيدرالية والمحلية عبر الضرائب المفروضة عليها، التي أسهمت تقريبا بثلث الإيرادات الفيدرالية (Rorabaugh, 2018, p. 47).

في سعيها إلى التعديل الدستوري الفيدرالي، أنشأت الرابطة عام 1913 لجنة مكونة من ألف رجل، جنبا إلى جنب مع لجنة من ألف امرأة مماثلة من اتحاد الاعتدال النسائي المسيحي الوطني، وممثلين عن ما يقرب من مئة منظمة مختلفة، ساروا عبر شارع بنسلفانيا متوجهين إلى مبنى الكابيتول في العاصمة واشنطن في 13 كانون الأول 1913، لتقديم التماس موقع من أكثر من اثني عشر ألف شخص مثلوا جميع الولايات الأميركية، ناشد فيه الكونكرس تضمين الحظر في الدستور الاميركي، مذكرة أعضاء الكونكرس بأن غالبية سكان الولايات المتحدة يعيشون تحت الحظر، وفق الحظر المحلي والولاية، وأن هذا الأمر قد أسهم في تقليل الجريمة والفقر والجنون، وزيادة الثروة والسعادة والرخاء العام، حسب ادعائهم (Cherrington, 1920, pp. 322–323).

تم تسليم نسخة من الالتماس إلى عضو مجلس النواب الاميركي ريتشموند بيرسون هوبسونRichmond Pearson Hobson (1870–1937)، من ولاية الاباما ونسخة أخرى إلى موريس شيبارد (1875–1941)، من ولاية تكساس، عضو مجلس الشيوخ الأميركي، لعرضها على الكونكرس، وبدورهما أحالا الالتماس إلى اللجنة القضائية لكل مجلس. عرض هوبسون في 22 كانون الأول 1914 التعديل على مجلس النواب الأميركي، بعد تمريره من اللجنة القضائية، مبينا في خطاب دفاعه عن التعديل، بأنه يهدف فقط إلى حظر تصنيع ونقل واستيراد وتصدير المشروبات الكحولية لغرض بيعها، وبذلك بإمكان الأشخاص العاديين من الرجال والنساء صنع وشرب مشروباتهم الخاصة، وأن حريات المنزل وحرمته مصونة. أكد هوبسون، لمحاولة كسبهم

لصالح التعديل، بأنه لا يطلب من الأعضاء التصويت لصالح أو ضد المشروبات الكحولية، إنه يطلب فقط إتاحة الفرصة للمجالس التشريعية في الولايات لإصدار حكمها على التعديل، بمعنى أن إقرار الكونكرس للإجراء مجرد القيام بعملية استفتاء لرأي الشعب عن الإجراء (Cherrington, 1920, p. 224).

عكست نتائج التصويت في البرلمان الأميركي القوة التي وصلت إليها مسألة المشروبات الكحولية، إذ حصل تعديل هوبسون على أغلبية أصوات 197 مقابل 190 صوتا، إلا أنه افتقر إلى الثلثين اللازمين لاعتماده. واللافت للنظر أن الدعم للإجراء لم يأت فقط من ممثلي الدوائر الانتخابية الجافة لأعضاء البرلمان، بل أيضا من العديد من التقدميين، إذ صوت سبعة عشر من أصل عشرين منهم لصالح التعديل (Timberlake, 1963, p. 172).

بعد فشل الإجراء في البرلمان، عزز القيادي البارز، وأهم شخصية في تلك الفترة في الرابطة، واين بيدويل ويلر Wayne Bidwell Wheeler (1869–1927)، جهوده لشن حملة أكبر لضخ أعداد أكثر من أعضاء الكونكرس من الداعمين للتعديل الدستوري، عبر هيمنة أكبر للرابطة على الانتخابات التشريعية من اجل تامين أصوات الثلثين اللازمين للإقرار.

استمر ويلر باستخدام التكتيكات الانتخابية القديمة للرابطة بصورة أكثر تركيزا، لا سيما في الانتخابات التشريعية لعام 1916، عبر تسليم أصوات الناخبين التابعين للرابطة لمرشح في انتخابات متقاربة، للسيطرة على الانتخابات، والتلاعب بالاغلبيات من خلال قوة الأقلية المهمة جدا لحسم الانتخابات, معربا بأنه سيصوت ضد الأشخاص الموجودين في المنصب الذين لم يدعموا مشاريع القوانين التي تدعمها الرابطة، وأنه سيصوت للمرشحين الذين سيتعهدون بالتصويت لصالحها (Okrent, 2010). واعتمدت الرابطة في بعض الولايات على ما يعرف بلجنة "النقباء العشرة"، التي تتولى مهمة تدقيق قوائم المرشحين للانتخابات، وتحديد مدى رطوبة أو جفاف المرشحين، وتوزيع الملاحظات على أتباعها من الناخبين لتحديد خياراتهم، بحيث أصبح من الآمن للمرشح أن يكون جافا إذا أراد الفوز بالانتخابات أو إعادة انتخابه (Timberlake, 1963, p. 142).

ولتعزيز حملة "الخطوة النهائية والأخيرة"، وهو الشعار الذي تبنته الرابطة للتعديل الدستوري، ضاعفت الرابطة جهودها الأدبية الدعائية والتعليمية لدعم الحظر، وأصبحت المطابع الثمان للرابطة، طوال تلك الفترة، تعمل ثلاث شفتات باليوم الواحد لطباعة مختلف المنشورات والكراريس والخطب لإثارة وكسب الرأي العام وتوجيهه لصالح قضيتها. كما ضاعفت الرابطة أعداد العاملين لديها ليصل إلى خمسين ألف ما بين محاضرين مدربين وجامعي تبرعات وعدادي أصوات. والتعاقد مع شخصيات إصلاحية وسياسية بارزة لإلقاء العديد من الخطب الحماسية لقضية الحظر مثل أعضاء الكونكرس وحكام الولايات وغيرهم، كان من أبرزهم وليم جيننغ براين William Bryan Jennings(1860–1925)، الشخصية الإصلاحية التقدمية الأكثر شهرة وتأثيرا في حينه. انعكست كل تلك الجهود التي بذلتها حركات إصلاح الاعتدال، بزعامة الرابطة، بفوز أعداد كبيرة من المشرعين في الكونكرس في انتخابات عام 1916 من الداعمين للتعديل الدستوري لصالح الحظر (Okrent, 2010).

شكلت أحداث الحرب العالمية الأولى 1914–1918 حدا فاصلا في قضية حظر المشروبات الكحولية. استغلت الرابطة الأحداث الداخلية والخارجية التي رافقتها، وسعي الإدارة الأميركية لاتخاذ الخطوات الاحترازية، وإعلانها للطوارئ الوطنية، وتهيئة الرأي العام لدخول الولايات المتحدة الحرب، لحسم مسألة إقرار التعديل الدستوري.

روجت الرابطة التقرير التحليلي الذي قدمه الاقتصادي من جامعة ييلYale ، ايرفينغ فيشر Irving Fisher(1867–1947)، ومجموعه أخرى من الاميركيين المشهورين، بالأضرار التي لحقت بالمجهود الحربي بسبب الإهدار الجائر للموارد الغذائية، بحجة أن كمية الشعير المستخدمة في مصانع الجعة الأميركية، تنتج بدلا عنها أحد عشر مليون رغيف خبز يوميا، وأنه كان كافيا لتغذية الجيش وإطعام البلجيكيين. وفي السياق نفسه أرسل ويلر رسالة إلى الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson(1856–1924) يذكره فيها بأنه طلب من الشعب الاميركي الاقتصاد بوسائل الطاقة والمواد الغذائية مثل اللحوم والقمح، في حين أن مصانع الجعة لا تزال تهدر المواد الغذائية والوقود والقوى العاملة وتضعف كفاءة العمل في المصانع القريبة من الصالونات (Okrent, 2010).

بفعل تطورات الحرب، والنداءات الوطنية التي روجت لها تلك المطالب الوطنية، استغل أعضاء الكونكرس، من الجافون، حالة الطوارئ في سن سلسلة من القوانين والإجراءات والأوامر التنفيذية من الرئيس ويلسون، حظرت في البداية بيع الكحول إلى الجنود، وحظر استيراد المشروبات الكحولية المقطرة، وعبر قانون الغذاء والوقود لعام 19171917 Food and Fuel Act of ، حظر استخدام المواد الغذائية في إنتاج المشروبات الكحولية المقطرة. ووفقا لتلك القوانين تم حظر بيع المشروبات الكحولية في نطاق خمسة اميال حول مناجم الفحم، وأحواض بناء السفن، ومصانع الذخيرة. وتم تخفيض كمية الحبوب المتاحة لصناعة التخمير بنسبة 30 بالمئة عن السنة السابقة، وتم تحديد نسبة البيرة على 2،75 بالمئة من الكحول من حيث الوزن (Marvin, 1919, pp. 310-11).

الهجوم الأكبر الذي تعرضت له صناعة المشروبات الكحولية أثناء الحرب، هي على مصانع البيرة، التي غالبية أصحابها من أصل الماني، وحملت أغلب منتجاتهم أسماء المانية (WEBB, 1999, p. 65). صاحب الحرب ما يعرف بالهيستيريا المعادية لألمانيا، وتم استغلال هذه الهيستريا من قبل ويلر في مناهضة أصحاب مصالح المشروبات الكحولية عبر هجماته المتكررة على التحالف الألماني الأميركيGerman-American Alliance الذي تأسس منذ عام 1901، لتعزيز الوحدة بين الاميركيين من أصل الماني، وبقية المجتمع الأميركي، الذي ضم في حينه مليونين عضوا (Timberlake, 1963, p. 107). وقد كان هذا التحالف داعما قويا لأصحاب مصانع الجعة الاميركيين، بحيث انه أعلن رسميا معارضته لحق اقتراع النساء؛ لأنه يفضي بالنهاية إلى دعم حركة الحظر، لموقف النساء المعروف من القضية. وقد وصفها ويلر بانها منظمة يحث قادتها أعضائها على التصويت فقط للذين يؤيدون ألمانيا ويعارضون الحظر. وكانت ألمانيا، حسب تعبير ويلر، تعني معاداة الولايات المتحدة. وبدفع من ويلر وآخرين، أجرى مجلس الشيوخ لاحقا، تحقيقا أداره واستغله ويلر، بشأن التحالف الألماني الأميركي؛ إذ قام ويلر بحشد الشهود وتمويل نفقاتهم، أدت هذه الجهود في النهاية إلى الغاء الكونكرس ميثاق التحالف (Rorabaugh, 2018, p. 52).

في ضوء هذه الأجواء المشحونة، وتصاعد مد المشاعر المؤيدة للتعديل الدستوري، وغالبية أعضاء الكونكرس المؤيدة للحظر، نجحت جميع تكتيكات الرابطة الوطنية لمناهضة الصالونات، عندما اقر مجلس النواب الأميركي التعديل الثامن عشر للدستور في 17 من كانون الأول 1917، الذي قدمه عضو مجلس الشيوخ الأميركي موريس شيبارد ، بأغلبية 282 صوتا مقابل 128، وأقراه في مجلس الشيوخ بأغلبية 60 صوتا مقابل خمسة، وبعد إجراء تعديلات طفيفة على الاجراء من مجلس النواب الاميركي، تم اعتماد التعديل بنسخته النهائية في مجلس الشيوخ في 18 من كانون الأول 1917. صوت ممثلي سبع وعشرين ولاية بقوة لصالح التعديل، وكان على الرابطة شن حملة أكبر لكسب تسع ولايات أخرى لتأمين إقرار التعديل (Cherrington, 1920, p. 326).

نص القسم الأول من التعديل الثامن عشر للدستور الأميركي على حظر تصنيع او بيع او نقل المشروبات الكحولية المسكرة داخل الولايات المتحدة او استيرادها إليها، أو تصديرها منها، ومن جميع الأراضي الخاضعة لولايتها القضائية لغرض الشرب، بعد سنة من المصادقة على التعديل (Tatalovich, 2010, p. 303). وخول التعديل الكونكرس الأميركي والولايات الأميركية السلطة لتطبيق هذه المادة عبر التشريع المناسب. وإن نفاذ هذه المادة مقترن بالمصادقة على التعديل من قبل المجالس التشريعية خلال سبع سنوات من تاريخ تقديمه إلى الولايات من قبل الكونكرس (U.S.Congress, pp. 1941-42).

لم تكن مهمة إقرار المجالس التشريعية للولاية للتعديل صعبة، نظرا لعدد الولايات التي كانت أصلا تقر الحظر في دساتيرها، وهذا ما كشفته سرعة إقرار الدستور من قبل ست وثلاثون ولاية في 16 كانون الثاني 1919، وبحلول 25 شباط أقرت خمس وأربعون ولاية التعديل، رفضته فقط ثلاث ولايات، وهي كل من نيوجرسي وورود ايلاندRhode Island وكونيكتيكتConnecticut (Reppetto, 2004, p. 92). تم إعلانه بعده التعديل الثامن عشر للدستور، دخل حيز التنفيذ في 16 كانون الثاني 1920.

في هذه الأثناء، وبتحريض من قوى الاعتدال، أقر الكونكرس في 21 تشرين الثاني 1918، قانون حظر الحربWartime Prohibition Act ، حظر بموجبه تصنيع البيرة والنبيذ بعد الأول من

ايـار 1919، وحظـر جميـع المشـروبات المسـكرة بعـد 30 حزيـران 1919، الـذي كـان سـاري المفعـول حتـى نهايـة الحـرب، وبعد ذلـك حتـى انتهـاء تسـريح الجيش الأميركـي (History Current, 1919, p. 238).

الخطـوة النهائيـة التـي اتخـذها الكـونكرس الأميركـي مـن اجـل تفعيـل التعـديل، هـو تشـريعه قـانون قدمـه عضـو مجلـس النـواب الأميركـي انـدرو جـون فولسـتيدAndrew John Volstead (1860–1947) فـي 28 تشـرين الاول 1919، بعنـوان قـانون الحظـر الـوطني National Prohibition Act، المعروف باسم قانون فولستيدVolstead Act (Reinarman, 1991, p. 463)، بأغلبيـة 287 صـوتا مقابـل 100 فـي مجلـس النـواب بعـد تجـاوز نقـض الـرئيس ويلسـون للقـانون بحجـة أن الحرب قد انتهت ولم يعد هناك أي سبب لقانون الحرب أو تنفيذه (Ruiz, 2015, p. 1339).

احتـوى القـانون علـى سـبعة وسـتين قسـما، غطـى بموجبـه كـل شـيء يحظـر بموجبـه المشـروبات الكحوليـة، ابتـداء بتعريـف متشـدد لكلمـة "المسـكر"، وتحديـد المشـروبات الكحوليـة المسـكرة علـى أنهـا أي شـيء قابـل للهضـم يحتـوي علـى أكثـر مـن 0،5 بالمئـة مـن الكحـول (Levine & Reinarman, 1991, p. 463). حظـر بـذلك أخـف أنـواع النبيـذ والبيـرة. سـمح القـانون باسـتثناءات مـن اجـل ضـمان فولسـتيد، ومـن خلفـه ويلـر، إقـراره، سـمح بموجبهـا تقـديم الارثـدوكس والكاثوليـك النبيـذ المقـدس لرعايـاهم. كمـا تـم السـماح إلـى الافـراد بحيـازة واسـتخدام المشـروبات الكحوليـة المسـكرة التـي حصـلوا عليهـا قبـل دخـول القـانون حيـز التنفيـذ، بشـرط اسـتهلاكها داخـل المنـزل، مـن قـبلهم أو عـوائلهم أو ضيوفهم (Hamm, 1987, p. 7).

سـمح القـانون أيضـا، لإرضـاء الجنـوبيين بالتحديـد، باسـتثناء عصـير التفـاح وعصـائر الفاكهـة الأخـرى، التـي قـد تكتسـب مسـحة كحوليـة خـلال عمليـة التخميـر الطبيعيـة، مـن الخضـوع لسـقف 0،5، والسـماح بتصـنيعها فـي المنـزل للاسـتهلاك الشخصـي. كمـا أجـاز البـاب الثـاني مـن القـانون بيـع المشـروبات الكحوليـة لأغـراض طبيـة وصـناعية. وتـم وضـع مسـؤولية تنفيـذ القـانون فـي ايـدي مكتـب الايـرادات الداخلية التابع لوزارة الخزانة (Congress, pp. 305–306).

انتهت جهود قوى الاعتدال والحظر الذي امتد لعشرات السنين، بقيادة الرابطة الوطنية، بالنجاح المنقطع النضير أمام نظرة الدهشة التي شاهدها فيها أصحاب مصالح المشروبات الكحولية المسكرة التي بلغت استثماراتهم في ذلك الوقت أكثر من مليار دولار، وهو مبلغ كبير جدا في وقته، على الرغم من الإمكانيات المالية واللوجستية ووسائل الضغط التي كانت عندهم لمواجهة قوى لاعتدال، وهم يشاهدون إقرار قوانين الحظر على جميع المستويات المحلية والفيدرالية. التساؤل المهم الآن: هل سيتحقق بعد كل تلك الإجراءات الناجحة ما تصبو إليه قوى الاعتدال عبر الأساليب التي اعتمدوها لمناهضة المشروبات الكحولية، والوصول إلى أهدافهم المعلنة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أشروها في المجتمع الأميركي ونسبوها إلى المشروبات الكحولية؟

الخاتمة

من خلال البحث يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

- كان شرب المشروبات الكحولية المسكرة منتشر في جميع أرجاء الولايات المتحدة منذ العهد الاستعماري وتأسيس أولى المستعمرات، وأدت المعلومات الغالطة، وصعوبة التحديات التي واجهها المهاجرون الأوائل، لاسيما من الأيرلنديين والألمان، إلى زيادة استهلاك الخمور وبالتالي الإدمان عليه وبروز المشاكل الاجتماعية التي ربط العديد منها بالشرب.

- برز نشاط الحركات المطالبة بالاعتدال في شرب المشروبات الكحولية منذ بداية القرن التاسع عشر، وتزعمت الكنيسة الانجيلية، حركة الاعتدال، وتطورها مع أربعينيات القرن التاسع العشر نحو دعوة اتباعها إلى الامتناع التام عن شرب الخمور، والمطالبة بالحد منه عبر الدعوة لتشريع القوانين التنظيمية والتقييدية.

- برزت المئات من منظمات الداعية إلى الاعتدال وحظر المشروبات الكحولية التي كان لإسهاماتها الدعائية، دور مهم في تهيئة الرأي العام الأميركي، لدعم تشريع القوانين التقييدية لتجارة الخمور على المستوى المحلي والولاية.

- كان تأسيس رابطة مناهضة الصالونات الوطنية عام 1895، وجهود زعمائها، حدا فاصلا في تطور حركة الاعتدال وحظر المشروبات الكحولية في الولايات المتحدة، بفضل الية التنظيم الهرمي، واعتمادها على القواعد المتمثلة بالروابط الكنسية لمناهضة الخمور في قاعدة الهرم، وتهيئتها قاعدة انتخابية من مئات آلاف الكنائس المحلية وروادها.

- كان تركيز الرابطة الوطنية على تجارة الخمور فقط، المتمثلة بالصالونات، وعدم تشتيت طاقتها على مطالب إصلاحية مهمة أخرى في حينها، وعدم مهاجمتها للمستهلكين من شاربي الخمر، لكسب دعم الجميع، وواقعيتها وتبنيها التطور التدريجي لمستوى المطالب، عاملا مهما من عوامل نجاح الرابطة في سعيها إلى حظر الخمور.

- ركزت الرابطة جهودها على الضغط على الدوائر التشريعية، ودعم انتخابات المشرعين المؤيدين لمطالبها، من اجل تشريع قوانين الحظر التي بدأت من قوانين الخيارات المحلية على مستوى البلدات والمقاطعات والولاية، وفي الأخير في نجاحها في إقرار التعديل الثامن عشر للدستور الأميركي عام 1918، وفي سعيها هذا اعتمدت على أسلوب الإكراه في فرض الحظر عبر القوانين، وإهمالها النسبي، في تركيز عملها على تثقيف المجتمع وتغيير الإنسان من الداخل، وإظهار مساوئ الخمور.

- أسهم المزاج العام الإصلاحي الذي شهدته الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين، المتمثل بالحركة الإصلاحية التقدمية، وائتلاف أهداف الرابطة مع مطالبها ومطالب العديد من المنضمات النشطة في حينها، من الداعيين إلى حقوق المرأة في التصويت، والعنصريين، وغيرهم، ودعمها، وبالتالي دعم قوانين الحظر المؤقتة وصولا إلى التعديل الدستوري.

- كان لتطورات أحداث الحرب العالمية الأولى، ودخول الولايات المتحدة فيها في نيسان 1917، والاستعدادات التي اتخذتها الإدارة الأميركية لها، الدور الأهم في تفسير نجاح الرابطة في أهدافها، لاسيما إقرار التعديل الثامن عشر للدستور، الذي نظر إليه الكثيرون قبلها، بأنه شيء بعيد المنال في أمة غارقة في شرب المشروبات الكحولية.

المراجع

Agnew, J. (2014). *Alcohol and opium in the Old West : use, abuse, and influence.* North Carolina: McFarland & Company, Inc.

Chalfant, H. M. (1923, Sep.). The Anti-Saloon League-Why and What? *The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 109*, pp. 279-283.

Cherrington, E. H. (1920). *the Evolution of Prohibition in United States of America: A Chronological History of The Liquor Problem and The Temperance Reform in The United States from The Earliest Settlements to The Consummation of National Prohibition.* WESTERVILLE, OHIO: THE AMERICAN ISSUE PRESS.

Congress, U. (n.d.). *U.S. Statutes at Large, Volume 41 (1919-1921), 66th Congress.* https://www.loc.gov/resource/llsalvol.llsal_041/?sp=326&st=image&r=-0.124,1.154,0.882,0.37,0.

Denison, W. T. (1914, Apr.). States' Rights and the Webb-Kenyon Liquor Law. *Columbia Law Review, Vol. 14, No. 4* , pp. 321-329.

Hamm, R. (1987). *Origins of the Eighteenth Amendment: The prohibition movement in the federal system, 1880-1920.* University of Virginia.

History Current. (1919). 10_Part-2, Wartime Prohibition. 238-239. Retrieved from https://doi.org/10.1525/curh.1919.10P2.2.238

Levine, H. G., & Reinarman, C. (1991). From Prohibition to Regulation: Lessons from Alcohol Policy for Drug Policy. *The Milbank Quarterly, Vol. 69, No. 3*, pp. 461-494.

Marvin, W. B. (1919, Feb.). Food and Fuel Control. *Michigan Law Review, Vol. 17, No. 4* , pp. 310-330.

Melendy, R. L. (1900, November). The Saloon in Chicago. *The American Journal of Sociology,Vol.6*, pp. 299-300.

Okrent, D. (2010). *Last Call: The Rise and Fall of Prohibition.* New York: Scribner. Retrieved from https://library.lol/main/11388C3D9BF868D435D7D6DFB0945C87

Reinarman, H. G. (1991). From Prohibition to Regulation: Lessons from Alcohol Policy for Drug Policy. *The Milbank Quarterly, Vol. 69, No. 3, Confronting Drug Policy: Part 1* , pp. 461-494.

Reppetto, T. (2004). *American Mafia : a history of its rise to powe.* New York: Henry Holl and Company.

Rorabaugh, W. J. (2018). *Prohibition: A Concise History.* Oxford University Press.

Ruiz, S. M. (2015). *The SAGE Encyclopedia of Alcohol: Social, Cultural, and Historical Perspective, (3 vols ed.).* Thousand Oaks, CA: sage publications.

Stelzle, C. (1926). *A Son of the Bowery: The Life Story of an East Side American.* New York.

Tatalovich, J. F. (2010, Fall). "A Hundred Miles of Dry": Religion and the Persistence of Prohibition in the U.S. . *State Politics & Policy Quarterly, Vol. 10, No. 3*, pp. 302-319.

Timberlake, J. H. (1963). *Prohibition and the Progressive Movement 1900-1920.* Cambridge: Massachusetts: Harvard University Press.

U.S.Congress. (n.d.). *U.S. Statutes at Large, Volume 40 (1917-1919), 65th Congress.*

WEBB, H. (1999). Temperance Movements And Prohibition. *International Social Science Review, Vol. 74, No. 1/2*, pp. 61-69.

Woolley, J. G., & Johnson, W. E. (1905). *Temperance ProgresS of the Century .* Toronto.